المحاضرة الرابعة: سوق النقد الكلاسيكي

أولًا: سوق النقد عند الكلاسيكيين

تمهيد:

رغم محدودية وظائف النقود عند الكلاسيكيين، إلا أنه لا يمكن تجاهل الدور الذي لعبته بعض نظرياتهم في تفسير بعض الظواهر الاقتصادية، وعلى رأسها النظرية الكمية للنقود، التي مازالت صالحة إلى يومنا هذا.

1. النظرية الكمية للنقود(The quantity theory of money):

تعد النظرية الكمية للنقود من أقدم النظريات الاقتصادية، حيث ظهرت أسسها مع المدرسة الكلاسيكية التي ينسب إليها ظهور علم الاقتصاد، وذلك من خلال بعض الدراسات التي تطرقت لمشكلة ارتفاع أسعار المنتجات، وفسرتها بزيادة الكتلة النقدية المتدارلة بالبلد، ويعد دافيد ريكاردو (David Ricardo)، وجين بودان (Jean Bodin) سباقين في هذا المجال. وقد تم تطوير هذه النظرية فيما بعد من طرف عديد الباحثين، الأمر الذي أدى إلى ظهور صيغتين شهيرتين لهذه النظرية، هما: صيغة فيشر وصيغة كامبردج، وهو ما يوضحه العنصران التاليان:

أ. **معادلة فيشر(Fisher equation):** تنسب هذه الصيغة إلى إرفينغ فيشر (Irving Fisher)، حيث قام هذا الأخير بصياغة النظرية الكمية للنقود في شكل معادلة رياضية سميت بمعادلة التبادل، وذلك لكونه ركز دراسته هذه على وظيفة النقود كوسيط للتبادل، وهو ما تعبر عنه المعادلة التالية:

$$M \cdot V = P \cdot T$$

حيث:

- تعبر (T) عن حجم المبادلات التجارية بالبلد، والذي يعتبره الكلاسيكيون ثابتًا عند مستوى التشغيل التام.
- تعبر (V) عن سرعة دوران النقود بالبلد خلال السنة، أي عدد مرات استخدامها كوسيط للتبادل سنويًا، ونحصل على قيمتها بقسمة القيمة النقدية للمبادلات السنوية على الكتلة النقدية المتداولة بالبلد خلال نفس السنة. وتعبر سرعة دوران النقود عن عادات الأفراد الاستهلاكية، وبالتالي تعد بدورها ثابتة.

- تعبر (P) عن المستوى العام للأسعار، التي يعتبرها الكلاسيكيون مرنة، أي قابلة للارتفاع والانخفاض باستمرار.
- تعبر (M) عن الكتلة النقدية المتداولة بالبلد.

يعتقد الكلاسيكيون أن الكتلة النقدية المتداولة بالبلد تؤثر في مستوى الأسعار السائد في السوق، وذلك وفق علاقة طردية، بسبب كون ثبات المتغيرين الأخرين(حجم المبادلات وسرعة دوران النقود)، وبالتالي ضرورة تغير مستوى الأسعار وحجم الكتلة النقدية في نفس الاتجاه للحفاظ على توازن طرفي المعادلة السابقة.

ب. معادلة كامبردج(Cambredge Equation):

تمت صياغة النظرية الكمية للنقود من طرف جماعة كامبردج، وعلى رأسهم بيجو ومارشال (Pigou and Marchal)، وذلك بالاعتماد على فرضية مفادها أن الأفراد يحتفظون بجزء من مداخيلهم في شكل أرصدة نقدية لمواجهة الظروف الطارئة التي قد تحدث في المستقبل، بالاضافة إلى استخدامها في المبادلات التجارية، وبالتالي ظهرت صيغة جديدة للنظرية الكمية للنقود أخذت الشكل التالي:

$$\mathbf{M = K . P . Y}$$

حيث:

- تعبر (M) عن الكتلة النقدية المتداولة بالبلد، وهي تساوي الطلب على النقود.
- تعبر (K) عن النسبة التي يفضل الأفراد الاحتفاظ بها كأرصدة نقدية، أي نسبة مائوية من الدخل النقدي، وبالتالي فهي قيمة ثابتة تساوي مقلوب سرعة دوران النقود($K= 1/V$).
- تعبر (Y) عن الدخل الحقيقي.

إذا جعلنا الكتلة النقدية (M) ثابتة طالما أنها تحت سيطرة الدولة، في ظل ثبات النسبة المحتفظ بها من الدخل(K)، فإن المستوى العام للأسعار والدخل الوطني الحقيقي يجب أن يتغيرا وفق علاقة عكسية، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

المنحنى البياني للنظرية الكمية للنقود حسب صيغة كامبردج

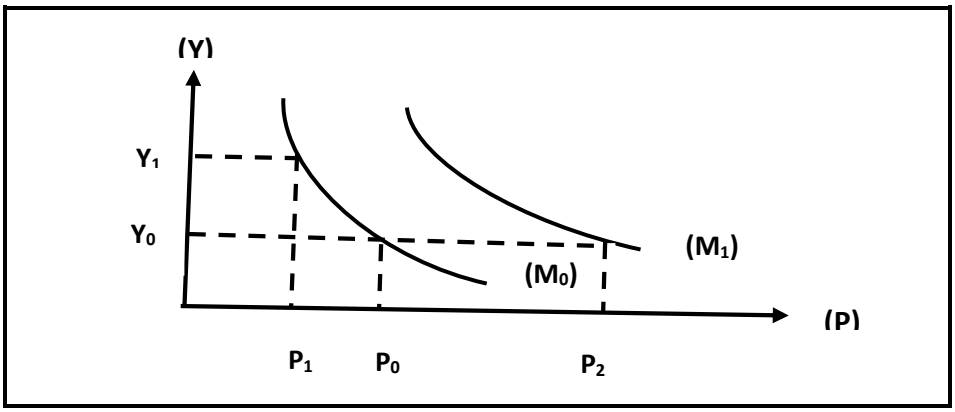

يوضح الشكل أن الدخل الحقيقي(Y) يتناسب عكسًا مع المستوى العام للأسعار(P)، فمثلًا إذا كان عرض النقود ثابت عند المستوى (M_0)، فإن زيادة الدخل الحقيقي وانتقاله من (Y_0)إلى (Y_1)، ستؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار من(P_0) إلى (P_1). بينما في حالة ثبات الدخل الحقيقي عند (M_0)، فإن زيادة الكتلة النقدية المتداولة بالبلد، أي انتقال عرض النقود من (M_0) إلى (M_1)، سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار من (P_0) إلى (P_2).

2- منحنى الطلب الكلي الكلاسيكي:

يرمز للطلب الكلي بالرمز(AD)، المشتق من الترجمة الإنجليزية لهذا المصطلح (Aggregate Demand) ، حيث اشتق الكلاسيكيون منحنى الطلب الكلي من النظرية الكمية للنقود السالفة الذكر، التي أكدت وجود علاقة مباشرة (عكسية) بين كمية النقود المتداولة بالبلد، ومستوى الأسعار السائدة به، وبالتالي يمكن استنتاج علاقة مباشرة بين كمية الانتاج(Y)، ومستوى الأسعار(P). وهو ما يعبر عنه منحنى الطلب الكلي الكلاسيكي.

منحنى الطلب الكلي الكلاسيكي

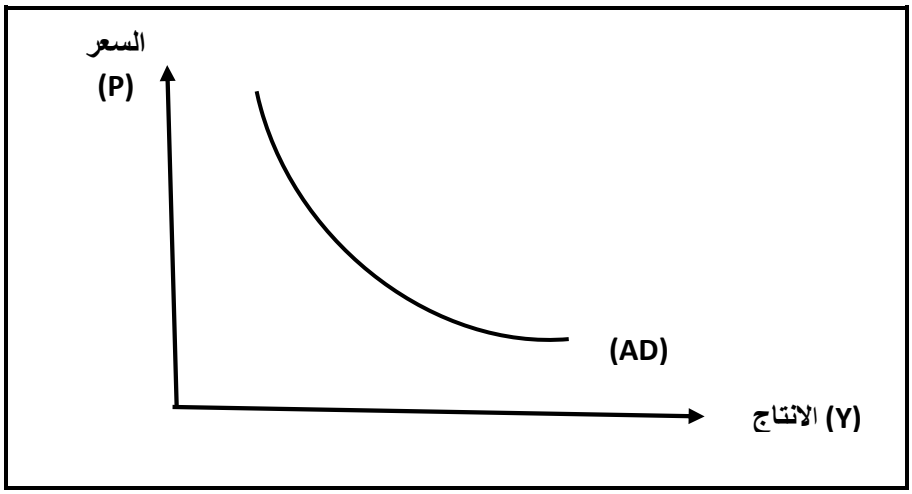

ثانيًا: التوازن الكلي الكلاسيكي

اعتمد الكلاسيكيون في تحديدهم لتوازن الاقتصاد الوطني على المتغيرات الحقيقية، المتمثلة في كميات المنتجات وأسعارها، في حين أهملوا المتغيرات الإسمية، على غرار الأجر الإسمي، الناتج الإسمي والدخل الإسمي، أي أن المتغيرات الإسمية يعبر عنها بالنقود. فمثلًا: عند دراستهم لتوازن سوق العمل اعتبرو أن الأجر الحقيقي هو المحدد لتوازنها، وليس الأجر الإسمي. يطلق على التمييز بين القيم الحقيقية والإسمية بالإزدواجية الكلاسيكية. تم عرض التوازن الكلي الكلاسيكي في النقاط التالية:

1. تحديد نقطة التوازن الكلي:

يتحقق التوازن الكلي عند تساوي العرض الكلي(AS) مع الطلب الكلي(AD)، وهذا يحدث عند مستوى واحد من السعر ($P^{\star}$)، يتساوى عنده الطلب الكلي مع العرض الكلي.

حسب النظرية الاقتصادية الكلاسيكية يتحقق التوازن الكلي انطلاقًا من توازن سوق العمل، أي عند تساوي عرض العمل مع الطلب عليه، وذلك عند عدد محدد من العمال يمثل حالة التشغيل التام، وبما أن الإنتاج عند الكلاسيكيين تابع لعنصر العمل فقط، فإنه يمكن معرفة حجم الإنتاج الكلي عند التوازن($Y^{\star}$)، وذلك عن طريق التعويض بعدد العمال عند مستوى التشغيل التام في دالة الإنتاج الكلي، وذلك دون المرور على سوق السلع والخدمات، ولا على سوق النقد، نظرًا لكون النقود عند الكلاسيكيين حيادية، أي أن تغير كمية النقود المتداولة بالبلد لايؤثر في المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، وبالتالي يكون منحنى العرض الكلي الكلاسيكي خط مستقيم عمودي، كدليل على ثبات حجم الانتاج مهما تغيرت الأسعار.

بالنسبة للطلب الكلي الكلاسيكي فإن منحناه مشتق من النظرية الكمية للنقود، حيث يعبر عن العلاقة العكسية بين كمية الطلب ومستوى الأسعار، أي أن ميله سالب. وبرسم منحنيي العرض الكلي والطلب الكلي في نفس المعلم نحصل على نقطة التوازن الكلي، والتي تمثل نقطة تقاطع المنحنيين، كما يوضحه الشكل التالي:

تحديد نقطة التوازن الكلي بيانيًا

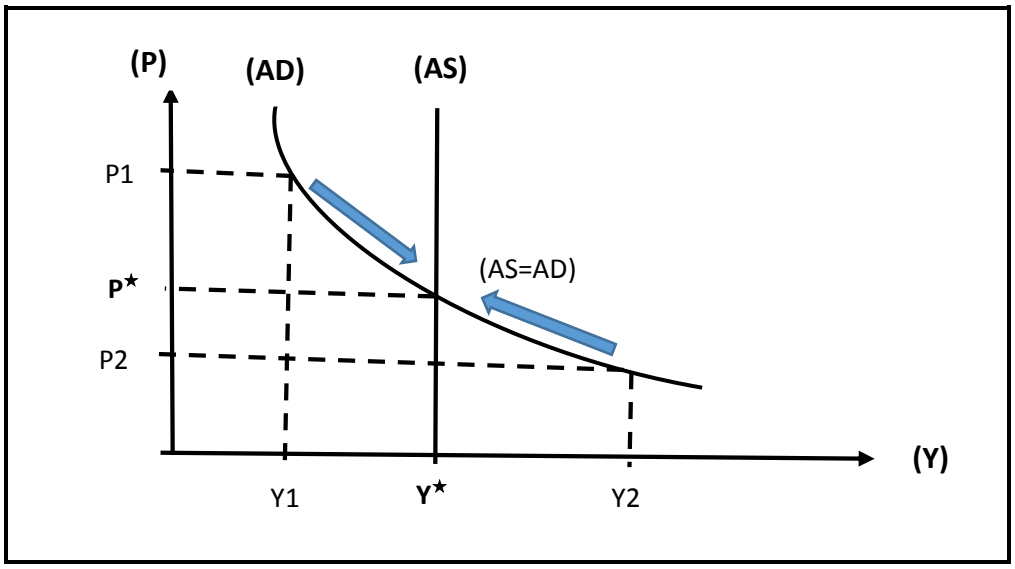

نلاحظ من خلال الشكل أن التوازن الكلي يحدث عند نقطة واحدة، وهي نقطة تقاطع منحنى العرض الكلي مع منحنى الطلب الكلي، حيث يكون الانتاج الكلي عند مستوى(Y★)، ومستوى الأسعار عند(P★)، وبالتالي جميع النقاط الأخرى تعتبر حالات عدم توازن تدفع قانون العرض والطلب للتدخل من أجل العودة إلى حالة التوازن، التي يتوقف عندها هذا القانون عن العمل.

2- ملخص التوازن الكلي الكلاسيكي بيانيًا:

يمكن الوصول إلى نقطة النوازن الكلي الكلاسيكي مرورًا بأربع خطوات متتالية:

- الخطوة1: توازن سوق العمل؛
- الخطوة2: منحنى دالة الإنتاج الكلي؛
- الخطوة3: منحنى العرض الكلي؛
- الخطوة4: نقطة التوازن الكلي.

تم تلخيص الخطوات الأربع من خلال الشكل التالي:

ملخص التوازن الكلي الكلاسيكي

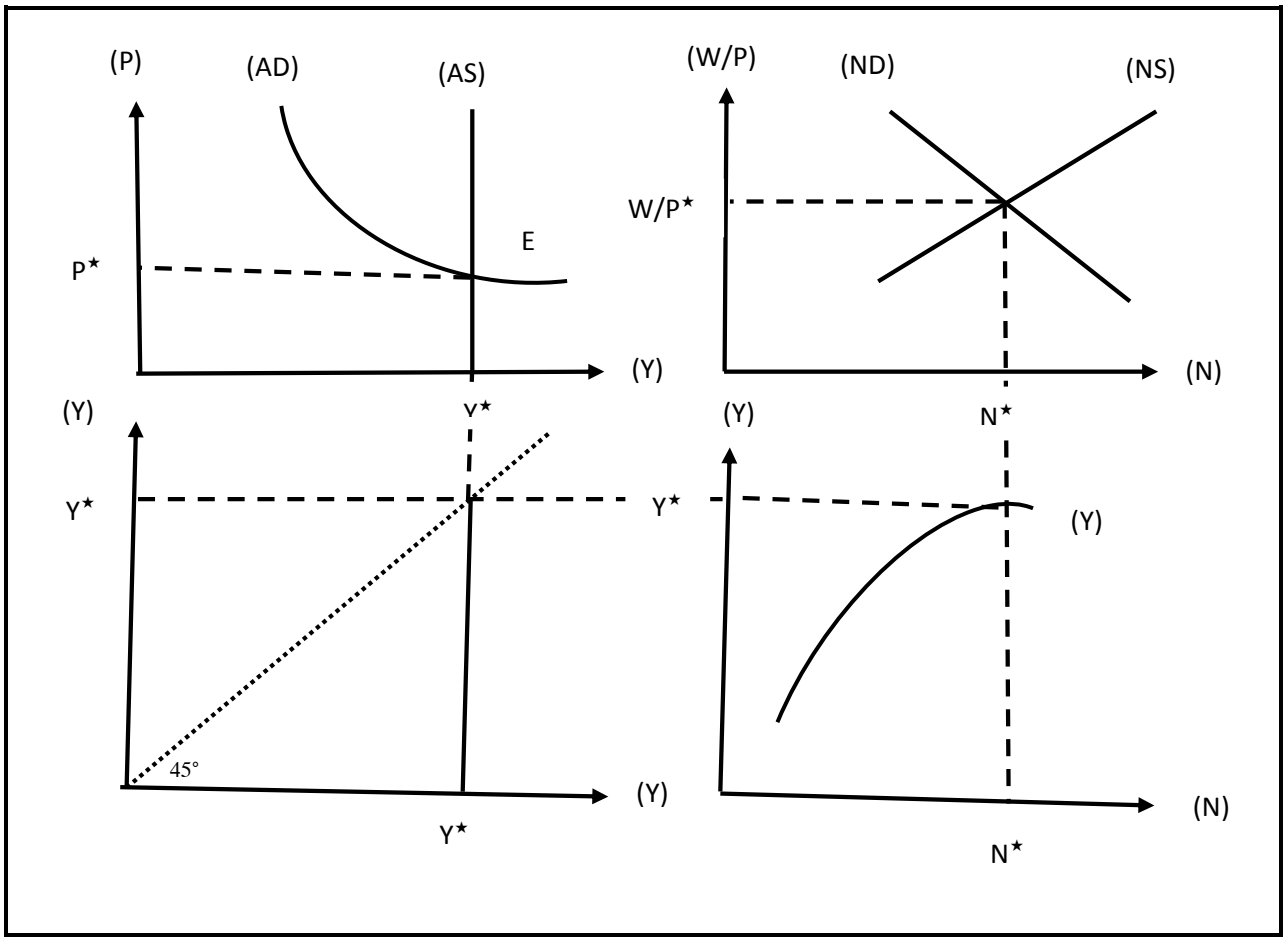

3- تقييم النموذج الاقتصادي الكلاسيكي:

تجدر الإشارة إلى أن التحليل الاقتصادي الكلاسيكي لم يتطرق إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية، بل غلب عليه الطابع الجزئي، إلا أن الباحثين الاقتصاديين حاولو اشتقاق نموذج اقتصادي كلي بناءً على المبادئ الكلاسيكية، كما رأينا سابقًا. ورغم ذلك لايمكن إنكار فضل النظريات الاقتصادية الكلاسيكية على غيرها من النظريات التي جاءت بعدها، خاصة النظرية الكينزية التي جاءت بعدها مباشرة، والتي بنيت على مبادئ مستوحاة من الانتقادات التي تعرض لها الكلاسيكيون إثر أزمة الكساد العالمي سنة 1929م، حيث أدت هذه الأخيرة إلى إعادة النظر في عديد النظريات الكلاسيكية، ومن أهم الانتقادات التي تعرض لها الكلاسيكيون ما يلي:

أ. عدم واقعية التشغيل التام في البلدان، وإمكانية حدوث بطالة قد تكون مزمنة؛

ب. إمكانية حدوث فائض في العرض مقارنة بالطلب، وهو ما حدث خلال أزمة الكساد العالمي، أي عدم صحة قانون ساي للمنافذ؛

ج. التوازن الاقتصادي يحدده الانتاج(Y)، وليست الأسعار (P)؛

د. إهتمام الكلاسيكيين بجانب العرض وإهمالهم لجانب الطلب، رغم أهميته الاقتصادية؛

هـ. عدم مرونة الأجور، أي عدم تغيرها بسهولة؛

و. إستحالة حدوث المنافسة التامة في الأسواق، نتيجة لتنوع المنتجات وعدم تجانسها، بالإضافة إلى تغير الأسعار باستمرار؛

ز. إعتقادهم أن الإنتاج يحدده عنصر العمل فقط، أي إهمالهم لدور عوامل الانتاج الأخرى في تحديده؛

ح. تجاهلهم لدور النقود في الحياه الاقتصادية، واعتبارهم لها حيادية، رغم أنها تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الحقيقية؛

ط. إمكانية تأثير الأسعار في الكتلة النقدية المتداولة بالبلد، على العكس مما كان يعتقده الكلاسيكيون؛

ي. تركيزهم على التحليل الاقتصادي قصير المدى؛

ك. ليس بالضرورة تحول جميع المدخرات إلى استثمار، كما أن هذا الأخير يتأثر بعدة عوامل وليس بسعر الفائدة فقط.